

Med Sea Alliance

المنظمات غير الحكومية تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة: تدابير صون وحماية الثروة السمكية والنظم البيئية في البحر الأبيض المتوسط

من شأن التدابير الجديدة أن تسمح للسلطات بمعالجة عدم الامتثال والصيد العشوائي المجرم والغير مبلغ عنه

سبليت، كرواتيا، 6 نوفمبر 2023: - بينما يجتمع المسؤولون من دول البحر الأبيض المتوسط هذا الأسبوع لحضور [الدورة السنوية للهيئة العامة للثروة السمكية بالبحر الأبيض المتوسط](#) (تبعاً: الهيئة) في كرواتيا، تحث المنظمات غير الحكومية على اعتماد نظام من التدابير التصحيحية التي من شأنها أن تسمح للهيئة بمعالجة الصيد العشوائي المجرم والغير مبلغ عنه (IUU) وحالات عدم الامتثال داخل منطقتها - وهي دعوة مدعومة [بتحليل قانوني نُشر هذا الأسبوع](#) يظهر أن الهيئة لديها القدرة على فرض مثل هذه التدابير [1].

إن النظام المقترح والمطروح للمناقشة هذا الأسبوع - والموجود بالفعل في منظمات إقليمية أخرى لإدارة الثروة السمكية - يمكن للهيئة من اتخاذ إجراءات ضد البلدان التي تتجاهل باستمرار لوائح الصيد. ترى العديد من منظمات تحالف البحر الأبيض المتوسط (MSA) أن إنشاء آلية امتثال أمر بالغ الأهمية للتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وانتعاش المخزون السمكي، والمجتمعات التي تعتمد على الموارد البحرية [2].

صرحت هيلينا أفاريز، كبيرة علماء البحار في أوشيانا في أوروبا "في الوقت الحالي، لا تستطيع الهيئة أن تتحرك عندما تفشل البلدان بشكل منهجي في اتباع التزاماتها مثل مراقبة أسطول الصيد أو الإبلاغ بشكل صحيح عن أنشطة الصيد الخاصة بها، ولكن مع وجود مثل هذا النظام، يمكن للهيئة تطبيق تدابير مثل تعليق تراخيص الصيد" وأضافت: "هذا شرط أساسي لضمان بقاء التنوع البيولوجي الفريد في البحر الأبيض المتوسط، لدعم انتعاش الثروة السمكية والمجتمعات التي تعتمد على الموارد البحرية".

قال نيلز كورسي، الخبير القانوني في الشؤون البحرية والبحر الأبيض المتوسط، في ClientEarth "يواجه البحر الأبيض المتوسط، الغني بالتنوع البيولوجي والحيوي ومصدر رزق عدد لا يحصى من الصيادين، تحديات مستمرة". "يتم وضع قواعد وأنظمة الصيد من خلال الإجماع، ولكن التنفيذ والتطبيق غالباً ما يكون قاصراً. يمكن لآلية الامتثال أن تساعد في فرض اللوائح التي تمنع ممارسات الصيد المدمرة، مثل الصيد بشباك الجر القاعية، والتي يمكن أن تضر أو تدمر الموائل الحيوية، مثل الأعشاب البحرية (Posidonia Oceanica). هذه الفجوة في تطبيق القانون تعرض الموارد الطبيعية المشتركة ووجود الصيادين الذين يعتمدون عليها للخطر.

في [تحليل قانوني منشور هذا الأسبوع](#) بواسطة البروفيسور توليو سكوفازي - أستاذ للقانون الدولي المتقاعد في جامعات بارما وجنوة وميلانو وميلانو بيوكا بايطاليا - والبروفيسور سيمون فيزاني - أستاذ القانون الدولي والأوروبي في جامعة بيروجيا، إيطاليا - يؤكدان أن الهيئة لديها صلاحية فرض التدابير التصحيحية في حالات عدم الامتثال [3]. تم إجراء التحليل بتكليف من [تحالف البحر الأبيض المتوسط](#)، وهو تحالف من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تحسين صحة وإنتاجية البحر الأبيض المتوسط، رداً على الأسئلة التي أثيرت خلال اجتماع لجنة الامتثال التابعة للهيئة في مايو 2023 حول مدى توافق مثل هذا النظام [4] مع القانون الدولي. ويخلص التحليل القانوني إلى أن غياب آلية للامتثال ليس مسألة قانونية، بل مسألة سياسية.

وفقاً [لملخص التحليل القانوني](#) والذي أعدته ClientEarth ومؤسسة العدالة البيئية وOceana، "وفقاً للقانون الدولي وقواعد الهيئة، تتمتع الهيئة بالقدرة على إنشاء نظام يحفز ويضمن الامتثال من خلال تدابير تصحيحية قوية، بما في ذلك العقوبات التجارية [5]. ومن شأن إنشاء مثل هذا النظام أيضاً أن يجعل الهيئة تتماشى مع ممارسات العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى لإدارة الثروة السمكية.

وقال خيسوس أوريوس كوليانيز، قائد حملة مؤسسة العدالة البيئية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط: "كما يُظهر هذا التحليل القانوني، فإن الشيء الوحيد الذي يمنع الهيئة من التعامل بفعالية مع الدول التي لا تتبع القواعد هو مسألة الإرادة السياسية". "هذا الأسبوع، لدى أعضاء الهيئة فرصة لإحداث التغيير الهادف الذي نحتاجه. ومن خلال إنشاء نظام إنفاذ قوي للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط وإدارته، يمكنهم حماية النظم البيئية البحرية ودعم مصدر رزق أولئك الذين يعتمدون عليها. ويجب عليهم اقتناص تلك الفرصة."

من خلال [دعوة للعمل](#) نُشرت خلال المؤتمر الرفيع المستوى للهيئة بشأن [مبادرات MedFish4Ever](#)، حثت العديد من المنظمات الأعضاء في تحالف البحر المتوسط أعضاء الهيئة على إنشاء آلية امتثال، وتوسيع نطاق تتبع السفن وإجراءات التتبع الأخرى (AIS) والتأكد من تطبيق منع شباك الجر في البحر الأبيض المتوسط بالكامل والامتثال له لدعم تعافي الأرصد السمكية وحماية الموانئ الحساسة [7].

للتواصل

ديف والش، مستشار الاتصالات في تحالف البحر الأبيض المتوسط، press@medseaalliance.org، +34 691 826 764.

مراجع

[1] General Fisheries Commission for the Mediterranean - GFCM

<https://www.fao.org/gfcm/about/en/>

46th session of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (GFCM), 6-10 November 2023

<https://www.fao.org/gfcm/meetings/info/en/c/1643782/>

[2] While some of these measures are directed against vessels and individuals (e. g., IUU vessel lists or the prohibition of subsidies), others target states, both parties and non-parties to the RFMO (e. g., trade restrictions). Some are designed to encourage compliance, for example by providing technical assistance and capacity building, making records of non-compliance publicly available on RFMO websites, or requiring a catch documentation scheme. Other follow-up measures, such as restricting trade in seafood products or reducing quota allocations, are designed to sanction the IUU fishing activities.

[3] Scovazzi, T., and Vezzani, S. (2023) *Legal opinion on compliance and corrective measures in the GFCM system*. <https://ejfoundation.org/reports/legal-opinion-on-compliance-and-corrective-measures-in-the-gfcm-system>

Professor Tullio Scovazzi, retired; former professor of international law in the Universities of Parma, Genoa, Milan and Milan-Bicocca, Italy.

Professor Simone Vezzani, associate professor of international and European Union law, University of Perugia, Italy.

[4] GFCM Compliance Committee (CoC) - 16th session, 5 May 2023

Main page:

<https://www.fao.org/gfcm/statutory-meetings/detail/en/c/1651708/>

Download full report:

<https://gfcm.sharepoint.com/CoC/Report/Forms/AllItems.aspx?id=%2FCoC%2FReport%2F2023%2FSes%2FCoC%5F16%5F2023%5FReport%2De%2Epdf&parent=%2FCoC%2FReport%2F2023%2FSes&p=true&ga=1>

[5] Briefing on the legal analysis: [The legal case for an effective GFCM compliance mechanism](#)

ClientEarth, Environmental Justice Foundation and Oceana, October 2023.

<http://www.medseaalliance.org/wp-content/uploads/2023/10/Legal-analysis-GFCM-Policy-Brief-EN.pdf>

“The legal opinion addresses, inter alia, whether the GFCM has the competence to impose corrective measures in cases of non-compliance, which types of measures could be adopted in accordance with relevant international law obligations, and how to tackle potential conflicts of norms.”

“It can therefore be concluded that the lack of a compliance mechanism at present is rather a question of political will and not of legal feasibility.”

[6] FAO: The State of the Mediterranean and Black Sea, Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome, 2022: 2022

<https://www.fao.org/3/cc3370en/cc3370en.pdf>

[7] MedFish4Ever Call to Action by the Med Sea Alliance

<https://www.medseaalliance.org/med-sea-alliance-medfish4ever-call-to-action>

Press release: MedFish4Ever Summit: NGOs Call on Fisheries Ministers to Take Action to End Illegal Bottom Trawling in Mediterranean

<https://www.medseaalliance.org/2023/10/03/medfish4ever-summit-ngos-call-on-fisheries-ministers-to-take-action-to-end-illegal-bottom-trawling-in-mediterranean/>